

والاستفادة من المصلحة العربية « (الاهرام، ١٩٨٦/٦/١١).

وتبين من طبيعة المحادثات الاميركية - الاردنية، ان المقترحات والآراء المتبادلة بين الجانبين جاءت، في مجملها، في اطار طروحات نظرية، مستقبلية، لا تنطلق من معطيات ميدانية قادرة على دعم سبيل تحقيقها فعلاً. ومن ذلك يستخلص ان محادثات الملك حسين مع الرئيس الاميركي انتهت، ايضاً، الى النتيجة ذاتها التي آلت اليها محادثات تاتشر - بريس. ففي حين اعلن الجانب الاردني، على لسان وزير الخارجية طاهر المصري، « ان الرئيس ريغان لم يقدم جديداً، ووزير الخارجية الاميركية، جورج شولتز، لم يقدم شيئاً جديداً ايضاً... »، مشيراً الى ان الطرف الاردني « كان يعلم، قبل مجيئه... ان ليس لدى الاميركيين جديد... » (النهان، ١٩٨٦/٦/١١)، أعرب الرئيس الاميركي، من جانبه، للملك حسين عن الاسف « لأنهما لم يتمكنا من احياء عملية السلام... ». وقال مسؤول في الخارجية الاميركية (لم يرد اسمه في المصدر المعتمد): « ان الجو غير مشجع، بل انه سييء جداً في الشرق الاوسط » (القبس، ١٩٨٦/٦/١١).

أوروباً: « بيان البندقية »

والسعي الاردني، ايضاً، بالاندفاع والزخم ذاتهما، كان اتجه الى فرنسا قبل واشنطن، وذلك في محاولة لتأمين موقف فرنسي لصالح التحرك الاردني، بعد ضمان دعم تاتشر المطلق. ويبدو ان السعي الاردني في هذا الاتجاه انطلق من تصور مفاده انه اذا استطاع الملك حسين اقناع الفرنسيين بصوابية خطواته، فان آمال الملك في احراز موقف اوروبي مؤيد له بشكل مطلق يصبح وارداً ويمكن التحقيق، باعتبار ان فرنسا وبريطانيا اذا توافقتا على موقف مشترك، فانهما، حينئذٍ، قادرتان على لعب دور يؤثر في موقف أوروبا السياسي، كمجموعة.

ولهذا السبب جعل العاهل الاردني من باريس محطته الاولى، وأجرى محادثات مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران تناولت -

حسبما أعلن الملك حسين - « العلاقات الثنائية، والعلاقات الاردنية - الفلسطينية... وتطورات أزمة الشرق الاوسط... وموضوع قيام أوروبا الغربية بطرح مبادرات وافكار جديدة لحل أزمة الشرق الاوسط ». كذلك عقد الملك جولتين من المحادثات مع رئيس الوزراء، جاك شيراك، واستقبل وزير الخارجية، جان برنار ريمون (الشرق الاوسط، ١٩٨٦/٦/٤).

وقبل مغادرته باريس، أعلن الملك حسين « ان فرنسا تلتزم سياسة ثابتة ومستقرة بشأن مشكلة الشرق الاوسط »، في حين أعلن الجانب الفرنسي - على لسان شيراك - عن تأييده للتحرك الاردني (المصدر نفسه)، رافضاً الاجابة عن سؤال لمعرفة موقف فرنسا من « التحرك الحالي ». وفسّر الفرنسيون تأييدهم بأنه ينبغي ان يكون مقروناً بمضمون الموقف الفرنسي، المتمثل في النقاط التالية:

١ - ان فرنسا ما تزال تؤيد التنسيق الاردني - الفلسطيني وتشجع عليه من منطلق اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني (القبس، ١٩٨٦/٦/٤).

٢ - تؤيد فرنسا عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي والاطراف المعنية بالنزاع العربي - الاسرائيلي (الوطن، ١٩٨٦/٦/٥).

٣ - لذلك، فان لدى فرنسا تحفظات من اقتراح تاتشر الداعي الى اجراء انتخابات بلدية في الضفة وغزة، وبالتالي ايجاد قيادة بديلة - م.ت.ف.: فأهالي الضفة وغزة رفضوا ان يكونوا البديل (القبس، ١٩٨٦/٦/٤).

٤ - ان فرنسا متمسكة بمضمون « بيان البندقية » ولن تتراجع عنه (من تصريح لوزير الخارجية الفرنسية، جان برنار ريمون، (المصدر نفسه، ١٩٨٦/٦/٢١).

وذهب وزير الخارجية الفرنسية الى ابعاد من ذلك، فأكد « ان فرنسا ستتصدى لأية محاولة من قبل أي طرف من الاطراف الاوروبية الاخرى للتراجع عن 'بيان البندقية'، سواء في ما يتعلق بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني،